دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً في اليمن

"The Role of Organizations in Enhancing the Developmental Skills of Persons with Disabilities and Economically Empowering Them in Yemen."

1. حمزة نوال- باحثة دكتوراه- تخصص تنمية دولية- مركز أبحاث التنمية الشاملة- جامعة صنعاء -alnawal340@gmail.com

Hamza Nawal

2. حُميد صالح -أستاذ الاتصال الجماهيري، كلية الإعلام، جامعة صنعاء- مركز أبحاث التنمية الشاملة-Saleh-huomied@su.edu.ye

Huomied Saleh

تاريخ الارسال :04 /2025/12 تاريخ القبول: 28 /2025/12 تاريخ النشر: 30 /2025/12

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً في اليمن. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأنسب لمثل هذه الدراسات الميدانية التي تتطلب إجراء عدد من الاختبارات والمقاييس الإحصائية لقياس درجة تأثير المتغيرات ومدى ارتباطها. كما جُمعت البيانات من خلال البحث الميداني المُطبّق على عينة مكوّنة من (310) أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود نقاط قوة وأثر إيجابي لدور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، إلا أن هذا الأثر لم يصل إلى المستوى المطلوب. كما أظهرت النتائج وجود أثر قوي وإيجابي لتعزيز المهارات على التمكين الاقتصادي، لكنه أيضاً لم يحقق المستوى المأمول. وكشفت الدراسة عن وجود فجوات كبيرة في عملية التمكين الاقتصادي،

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592

الايداع القانوني :ديسمبر 2017

لا سيما فيما يتعلق بتوفير فرص العمل لهذه الفئة وتفعيل السياسات المرتبطة بالتوظيف والمشاريع التنموية. وفي المقابل، شكّل كل من الدعم المالي وبرامج التدريب نقاط قوة يمكن البناء عليها لتحسين الأداء العام.

كلمات مفتاحية:
دور-المنظمات - ذوي الاحتياجات الخاصة - تعزيز المهارات - التمكين الاقتصادي.

Abstract:

This study examined the role of organizations in enhancing developmental skills and promoting the economic empowerment of persons with disabilities in Yemen. A descriptive analytical method was used, suitable for field studies requiring statistical analysis of variable correlations and influence. Data were collected from a sample of 310 individuals with disabilities through field research.

Findings indicated that organizations positively impact skill development, though the effect remains below the desired level. Skill enhancement was found to strongly influence economic empowerment, yet it still falls short of expectations. Significant gaps were identified in employment and policy implementation, while financial support remains a key organizational strength.

Keywords: role, organizations, persons with disabilities, skill enhancement, economic empowerment.

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

مقدمـــة:

تعتبر شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة من الشرائح المشمولة ضمن إطار التنمية المستدامة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم يفوق مليار شخص، أي ما يمثل نحو 15% من إجمالي السكان، يعيش 80% منهم في البلدان النامية. وفي اليمن يوجد نحو 4.9 مليون شخص من ذوي الإعاقة **(OCHA, 2024, p. 5)**، أي ما يقارب ثلث السكان، وهو مؤشر يدعو إلى القلق ويستوجب مزيداً من الاهتمام لضمان عدم تحول هذه الفئة إلى عبء على الأسرة والمجتمع)مركز انباء الامم المتحدة, 2013(

كما أوضحت بيانات منظمة الصحة العالمية خلال السنوات العشر الأخيرة، استناداً إلى تقديرات عالمية، أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في اليمن يُقدَّر بنحو 4.5 مليون شخص نتيجة الحروب، مع احتمالية أن يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك، وفقاً لما أكدته تقارير منظمة العفو الدولية (**amnesty**، 2018، صفحة 3)

وبالمقارنة بين المصدرين السابقين، يتبين أن منظمة الصحة العالمية تُرجع نحو 4.5 مليون حالة إعاقة في اليمن إلى آثار الحروب، في حين تعتبر الأمم المتحدة أن هذا الرقم يشمل جميع أنواع الإعاقات. ويكشف ذلك عن مؤشر خطير يعكس حجم التحدي الذي تواجهه اليمن إذا لم يتم إدراك خطورة الوضع والعمل الجاد على تنمية هذه الفئة وتمكينها.

وقد شهدت اليمن أواخر التسعينيات إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني المحلية المعنية برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وكان لهؤلاء الأشخاص دور بارز في تأسيس وإشهار جمعياتهم سعياً للحصول على حقوقهم والدفاع عنها، إضافة إلى تقديم الخدمات لأعضائها ومنتسبيها. وقد حظيت هذه المنظمات بدعم الحكومة اليمنية والجهات ذات العلاقة، سواء من خلال الدعم المادي أو المعنوي. (صندوق رعاية وتأهيل المعاقين، 2019، صفحة 3)

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً في اليمن، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي، من خلال أداة الاستبانة التي وُجِّهت إلى المستفيدين من الخدمات المقدمة من منظمات المجتمع المدني والممولة من جهات حكومية وتبرعات القطاع الخاص في اليمن – أمانة العاصمة.

1- إشكالية الدراسة:

أوجدت الخدمات المقدمة من المؤسسات التأهيلية والتدريبية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة فجوةً بين حجم التمويل وجودة الخدمات المقدمة وأثرها في تعزيز المهارات التنموية والتمكين الاقتصادي. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

- ما دور المنظمات والمؤسسات الحكومية في تعزيز وتنمية مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة وأثره في تمكينهم اقتصادياً؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، تم صياغة الفرضيات الآتية:

1-1- فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي).

2- أهداف البحث:

2-1- نموذج الدراسة

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

تهدف الدراسة إلى تحليل دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً، كما هو موضح في الشكل رقم (1) وعليه تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

أ- **المتغير المستقل**: دور المنظمات

ويقصد به مستوى الخدمات التأهيلية والتعليمية والرعاية الصحية المقدمة بهدف التمكين الاقتصادي، ويتضمن الأبعاد الآتية:

- تنفيذ البرامج (برامج التدريب والتأهيل، المشاريع الصغيرة).
- الدعم الفني (التدريب، بناء القدرات، التأهيل المهني).
- الدعم اللوجستي (الأجهزة المساعدة، أدوات التدريب، المراكز).
- الدعم النفسي والاجتماعي (الإرشاد، الدمج المجتمعي).
- المتابعة والتقييم (استدامة البرامج وجودتها).

ب- **المتغير التابع**: تعزيز المهارات التنموية والتمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة

وينقسم إلى مستويين مترابطين:

ت- **المهارات التنموية** (المتغير التابع المباشر): ويقصد بها مستوى التطور في قدرات المستفيدين بعد تلقيهم الدعم، وتشمل (المهارات المهنية والحرفية، المهارات الحياتية (التواصل، إدارة الوقت، حل المشكلات)، المهارات التعليمية والمعرفية، مهارات الاستقلالية والاعتماد على الذات).

ث- **التمكين الاقتصادي** (المتغير التابع غير المباشر): ويمثل الأثر الناتج عن تعزيز المهارات، ويشمل (تحسين فرص التوظيف، زيادة الدخل، تحسين المستوى التعليمي، تعزيز المشاركة المجتمعية، تحسين جودة الحياة).

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

ج- **المتغيرات الوسيطة** (المعدِّلة): يمكن إدراجها لتعزيز القوة التفسيرية للنموذج، مثل (نوع الإعاقة، النوع، العمر، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية).

3- أهمية الدراسة:

3-1- **الأهمية المجتمعية:** تسهم الدراسة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مجالات الحياة، وتقليل الفجوة بينهم وبين المجتمع، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتعليم والصحة والعمل والمساواة.

3-2- **الأهمية التطبيقية** :توفر الدراسة مؤشراً عملياً للمؤسسات والمنظمات لتطوير وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية فعّالة، وتحسين جودة الخدمات التعليمية والمهنية، وتطوير أدوات قياس وتقويم ملائمة، بما يدعم صُناع القرار في وضع سياسات قائمة على نتائج علمية.

4- منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، حيث تهدف إلى وصف واقع دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحليل مستوى هذا الدور ودرجة تأثيره على تمكينهم اقتصادياً، من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واستخلاص الدلالات الإحصائية ذات الصلة.

كما تعد الدراسة من حيث طبيعتها دراسة ميدانية تطبيقية، لأنها تعتمد على جمع البيانات من الواقع الفعلي للمستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني من خلال أداة الاستبانة.

4-1 حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية:

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

اقتصرت الدراسة على عدد من المراكز والجمعيات المتخصصة برعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة في نطاق أمانة العاصمة – اليمن.

ب- الحدود الزمنية:

تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2024/11/31م - 2025/3/3م، وشملت هذه الفترة مراحل جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

ج- الحدود البشرية:

تشمل الدراسة فئة ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من البرامج والخدمات المقدمة من قبل المراكز والجمعيات المختارة.

د- الحدود الموضوعية:

اقتصرت الدراسة على تحليل دور المنظمات في تعزيز المهارات التنموية وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة اقتصادياً، دون التطرق إلى بقية الجوانب السياسية أو التشريعية المتعلقة بالإعاقة.

2-4- مجتمع الدراسة والعينة:

نظراً لكِبر حجم مجتمع البحث، والذي بلغ (31,601)فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من برامج التدريب، فقد تم الاعتماد على معادلة العالم الأمريكي ياماني (Yamane, 1967) لتحديد حجم العينة المناسب، لما تتميز به هذه المعادلة من دقة وشيوع في البحوث الاجتماعية والتربوية.

وقد تم تحديد حجم العينة وفق المعادلة التالية:

$$n = \frac{N}{1 + N(e^2)}$$

n=حجم العينة

N=حجم مجتمع البحث(31,601)

e=نسبة الخطأ المسموح به

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

وبناءً على تطبيق المعادلة، وباعتماد هامش خطأ إحصائي يقارب(5.6%) ، فقد بلغ حجم العينة المناسب للدراسة (310)مفردة، وهو حجم كافٍ إحصائياً لتمثيل مجتمع البحث تمثيلاً دقيقاً، ويحقق درجة مقبولة من الصدق والثبات، ويتلاءم مع طبيعة الدراسة وإمكاناتها الميدانية.

وقد جرى اختيار العينة باستخدام الأسلوب العشوائي بما يضمن عدالة التمثيل لمختلف فئات مجتمع البحث.

2-4 أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة.

3-4 صدق الأداة:

أ- الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات التربية الخاصة والتنمية الاجتماعية والإحصاء، بهدف التأكد من وضوح الصياغة ودقة المحتوى وملاءمته لأهداف الدراسة، وقد أُخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار عند تعديل الأداة.

ب- صدق الاتساق الداخلي: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد أظهرت النتائج أن جميع الفقرات دالة إحصائيًا عند مستوى($\alpha \leq 0.05$) ، مما يدل على اتساق الأداة وصدقها.

4-4 ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرو نباخ ألفا(Cronbach's Alpha) ، وقد أظهرت النتائج أن معامل الثبات للأداة ككل بلغ قيمة مرتفعة تجاوزت (0.80)، وهو ما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات والموثوقية.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

5- الإطار النظري للدراسة:

ينطلق الإطار النظري للدراســة من مجموعة من المفاهيم المترابطة التي تفســر العلاقة بين دور المنظمات وتعزيز المهارات التنموية والتمكين الاقتصادي لذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن توضيحه كما يلي:

5-1- **مفهوم الدور:** هو ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام منوطة به باعتباره عنصراً في تنظيم أو مؤسسة ما، إذ إن كل فرد في أي تنظيم لديه أدوار محددة يجب أن يقوم بها. (حجة، 2022، صفحة ج)

5-2- مفهوم المنظمات: هي مجموعة من الوحدات الاجتماعية الموجودة لتحقيق أهداف خاصــة، كما أنها تتسم بالتنوع والتعدد (عمر، 2017، صفحة 16)

5-3-مفهوم التعزيز: يعرّف بأنه تغيير بيئي يتبع الاســتجابة (تغيير في المثيرات البيئية) وبالتالي يزيد أو يحافظ على حدوث السلوك في المستقبل، وهو أحد أركان المنظومة السلوكية وأحد مبادئ تحليل السلوك التطبيقي. (فيصل، 2024)

5-4- **مفهوم تنمية المهارات:** هو العمل على أن يستعيد شخص معاق جزء من قدراته المفقودة أو كلها مما يمكنه من استغلالها في تنفيذ نشاط بدني أو فكري باستقلالية جزئية أو تامة. (براهيمي، 2023، صفحة 118)

5-5- مفهوم ذوي الاحتياجات الخاصــة: هم الأفراد الذين يقعون في طرفي التوزيع الطبيعي بناءً على السمات النفسية أو البدنية أو الطبية التي تميزهم. وقد أطلق عليهم "ذوو الاحتياجات الخاصة" نظرًا لأن حاجاتهم النفســية والذهنية والتربوية تختلف عن حاجات الأفراد العاديين. ومن هنا يمكن القول بأن

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

ذوي الاحتياجات الخاصة هم الأفراد غير القادرين على أداء نشاط معين يمكن أن يقوم به الشخص العادي، مما يجعلهم في حاجة إلى العون الخارجي لإشباع حاجاتهم. (حواسه، 2019، صفحة 23)

5-6- مفهوم التمكين الاقتصادي: يشير Akinyemi (2016, 28) إلى أن تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة يعد أمراً ضرورياً لهم ليستطيعوا الاستفادة من المرافق الاجتماعية التي يتمتع بها الاشخاص العاديين، وفي ذات الوقت فالمجتمع يحتاج إليهم للمساهمة في التنمية الاقتصادية؛ لذا يجب أن يساعدهم المجتمع على اكتساب المهارة المناسبة لنوع الإعاقة التي يعانون منها، ليكونوا قادرين على العمل في الأنشطة التجارية والصناعية والمهارية؛ حيث يوفر لهم ذلك الدخل الذي يمكنهم من الاستقلالية المادية عن المحيطين (وآخرون، 2021، صفحة 250)

ويفترض الإطار النظري أن قوة دور المنظمات وتقديم خدماتها يؤدي إلى ارتفاع مستوى تنمية المهارات، والذي بدوره يسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.

6- النموذج النظري التفسيري للعلاقة بين المتغيرات:

دور المنظمات ← تنمية المهارات التنموية ← التمكين الاقتصادي ← تحسين جودة الحياة والاندماج المجتمعي.

كما تتأثر هذه العلاقة بعدد من المتغيرات الديموغرافية والوسيطة مثل (النوع، العمر، نوع الإعاقة، المستوى التعليمي).

7- الدراسات السابقة:

1-7 عرض الدراسات السابقة:

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

7-1-1-دراسة (عمر، 2017م) بعنوان "دور المنظمات المحلية والدولية في إدماج المعاقين حركياً في الحياة الاجتماعية" مشكلة البحث تتركز في معرفة دور المنظمات المحلية والدولية في مجال الإعاقة في إدماج المعاقين حركياً في الحياة الاجتماعية، والمعوقات التي تواجهها المنظمات من وجهة نظر كادرها. واستخدمت الاستبيان أداةً رئيسة لجمع البيانات. تمثّل مجتمع الدراسة في الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية وكوادر المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال الإعاقة في أمانة العاصمة، بينما تكوّنت العينة من (229) شخصًا من ذوي الإعاقة الحركية و(383) من كوادر المنظمات. وأكدت النتائج ضعف مستوى الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في مختلف مجالات الدمج، ووجود معوقات تنظيمية أبرزها ضعف التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

7-1-2- دراسة (العقبي، 2016م) بعنوان"دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في اليمن(2011–2001) ". وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في اليمن خلال الفترة (2001–2011م). اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم والمدخل التنموي، واستخدمت المصادر الأولية والثانوية والمقابلة أدواتٍ للدراسة. تمثّل مجتمع الدراسة في منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية الاجتماعية في اليمن، ولم تعتمد الدراسة على عينة رقمية محددة، بل جاءت في إطار دراسة تحليلية شاملة مدعومة بمقابلات محدودة مع المسؤولين. وأظهرت النتائج أن التمويل الحكومي والأجنبي يؤثر في توجهات منظمات المجتمع المدني ونوعية خدماتها، مع ضعف التخطيط والتنسيق مع الخطط الحكومية، وتراجع الاهتمام بقطاع التعليم رغم أهميته التنموية.

7-1-3- دراسة (حجة، 2022م) بعنوان "دور برامج وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة في المراكز التأهيلية بمحافظة الخليل".

مشكلة الدراسة: ما دور برامج وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة في المرا كز التأهيلية في محافظة الخليل؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على دور برامج وزارة التنمية الاجتماعية في تأهيل

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

وتدريب ذوي الإعاقة في المراكز التأهيلية بمحافظة الخليل. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان والمقابلة أداتين للدراسة. تمثّل مجتمع الدراسة في العاملين في مراكز التأهيل والتدريب، إضافة إلى المستفيدين من ذوي الإعاقة، بينما تكوّنت العينة من (40) موظفاً و(60) من الأشخاص ذوي الإعاقة. وأظهرت النتائج أن دور برامج الوزارة جاء بدرجة عالية، وأسهم بشكل واضح في تطوير مهارات وقدرات ذوي الإعاقة، مع وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأسباب الإعاقة ومدة الاستفادة من الخدمات.

7-1-4- دراسة (القصاص، 2021م) بعنوان" الإعاقة الذهنية بين التجنب والرعاية".

مشكلة البحث وتساؤلاته: ما الأدوار التي يمكن أن يقوم بها المجتمع بكافة نظمه ومؤسساته لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تمكنهم من الاندماج في فعاليات الحياة الاجتماعية؟

سعت الدراسة إلى إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة المجتمعية السائدة تجاه الإعاقة الذهنية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت المقابلة أداةً لجمع البيانات. تمثّل مجتمع الدراسة في الفاعلين والمهتمين بقضايا الإعاقة، بينما تكوّنت العينة من (15) حالة جرى اختيارها بطريقة عمدية، شملت عاملين في مجال التعليم والرعاية، ومهتمين بقضايا الإعاقة، وأسراً لديها طفل معاق. وتوصّلت النتائج إلى تدني أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة اجتماعياً ونفسياً، وحرمانهم من كثير من الحقوق والخدمات، وضعف فرص العمل المناسبة، إضافة إلى تأثير الفقر وضعف الرعاية الصحية في زيادة عزلتهم الاجتماعية.

7-1-5-دراسة (Thapa, 2021) بعنوان

"Service Delivery to Persons with Disabilities: A Case of Forward Looking Organization"

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

هدفت الدراسة إلى تحليل الخدمات التي تقدمها مؤسسة التطلع المستقبلي للأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة لاليتبور. الهدف المحدد هو تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستجيبين ومعرفة حالة الإعاقة للمستجيبين، لفحص الدعم المقدم للمعاقين. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكانت عينة الدراسة تم اختيار (60) معاق كمجيبين وكان مجتمع الدراسة المعاقين حيث تم استخدام المقابلة كأداة لدراسة وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية: 1- تقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعيشون في ظروف صعبة أن 33.33% تلقوا العلاج و66.67% لم يعالجوا بعد و50% حصلوا على العلاج قبل 5 سنوات في المؤسسات المحلية (مؤسسة التطلع إلى المستقبل).

تقدم المنظمة غير الحكومية منحة دراسية للطلاب وتدريباً للبالغين- معظم المشاركين سعداء بالبرنامج الذي تديره شركة (Forward Looking) على أساس البيانات.

3- توفر المنظمة أيضا بعض أنواع التسهيلات للمعاقين من أجل الحفاظ على مجتمعهم. في التطلع إلى المستقبل.

2-7 تحليل مقارن نقدي للدراسات السابقة

الدراسات الخمس (عمر 2017، العقبي 2016، حجة 2022، القصاص 2021، Thapa 2021) تتشارك في الاهتمام بأدوار المنظمات أو البرامج في دعم ذوي الإعاقة، واغلبها استخدم المنهج الوصفي

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

(استبانة/مقابلة). النتائج تشير إجمالاً إلى أثر إيجابي محدود أو غير متكافئ للبرامج، مشكلات في التمويل والتنسيق، وفجوات في فرص العمل وجودة الخدمات. لكن كل دراسة تعاني من حدود منهجية أو تطبيقية تقلل من عمق الاستنتاجات العامة.

7-3مقارنة النتائج والمخرجات:

- نتيجة مشتركة :ضعف التنسيق والتمويل أثران سلباً على جودة الخدمات- ثابت في (العقبي 2016، عمر 2017).

- إدماج وظيفي وتعليمي محدود :(القصاص، 2021، عمر، 2017) وجدت قيوداً على فرص العمل والاندماج التعليمي.

- تأثير البرامج :(حجة ،2022 و Thapa 2021)سجّلا أثراً إيجابيّاً لبرامج التأهيل/التدريب.

- دور المتغيرات الديموغرافية :نتائج متذبذبة (عمر، 2017) وجد فروقًا عمرية؛ (حجة، 2022) وجدت فروقاً تبعاً لأسباب الإعاقة؛ أما دراسات أخرى فوجدت تجانساً في الآراء بلا فروق ذات دلالة في أغلب المتغيرات.

8- عرض النتائج ومناقشتها:

8-1 خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح التركيب النوعي لأفراد العينة

النوع	التكرار	النسبة%
ذكر	166	53.5
انثى	144	46.5
الإجمالي	310	100.0

المصدر :من إعداد النزول الميداني للباحثة

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

أظهر جدول (1) أن الذكور يمثلون النسبة الأكبر من العينة (53.5%) مقابل 46.5% للإناث، مما يشير إلى مشاركة أعلى للذكور في برامج التأهيل والأنشطة التنموية. ويؤكد هذا التباين أهمية مراعاة متغير النوع عند تصميم برامج الدعم.

جدول رقم (2) يوضح التركيب العمري لأفراد عينة الدراسة

+العمر	التكرار	%
من 17-7سنة	99	31.9
من 28-18 سنة	115	37.1
من 39-29 سنة	33	10.6
من 40 سنة وما فوق	63	20.3
الإجمالي	310	100.0

المصدر: من إعداد النزول الميداني للباحثة

يوضح جدول رقم (2) أن الفئة العمرية (28-18سنة) هي الأكثر تمثيلًا بنسبة 37.1%، تليها فئة (17-7سنة) بنسبة 31.9%. ويتسق هذا مع دراسة حجّة (2022) التي بينت وجود فروق دالة في تقييم أثر برامج التأهيل لصالح الفئات العمرية الأصغر، ما يعكس قابليتها الأكبر للاستفادة من برامج الدمج والتأهيل.

جدول رقم (3) يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أساسي	87	28.1
أمي	42	13.5
ثانوي	87	28.1
جامعي	16	5.2

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

يقرأ ويكتب	78	25.2
الإجمالي	310	100.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين جدول رقم (3) تنوع المستوى التعليمي؛ حيث تشكل فئات التعليم الأساسي والثانوي النسبة الأكبر (28.1% لكل منهما)، يليهم من يقرأ ويكتب (25.2%)، بينما كانت نسبة الجامعيين الأدنى (5.2%). وتدعم هذه النتائج ما توصلت إليه دراستا حجّة (2022) وعمر (2017) بشأن تأثير المستوى التعليمي في تقييم برامج التأهيل، وأهمية مراعاة الفروق الفردية عند تصميم الخدمات.

خلاصة: تعكس الخصائص الديموغرافية للعينة تنوعاً في النوع والعمر والمستوى التعليمي، مما يستدعي تصميم برامج تأهيلية تراعي هذه الفروق، وتستهدف الفئات الأكثر استفادة لضمان أثر تنموي فعّال لذوي الاحتياجات الخاصة.

2-8 تحليل النتائج:

المتغير المستقل: دور المنظمات

السؤال الأول: ما دور المنظمات والمؤسسات الحكومية في تعزيز وتنمية مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة وأثره في تمكينهم اقتصادياً؟

جدول رقم (5) يوضح دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة

دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة	المتوسط	الانحراف المعياري	%
تتو افق البرامج المعتمدة في المراكز التأهيلية مع قدراتك	3.21	1.212	64%
تراعي المراكز التأهيلية في برامجها المعتمدة ذوي الاحتياجات الخاصة	2.87	1.213	57%

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

يساهم الدعم المقدم للمراكز التأهيلية في تنمية مهاراتك	3.08	1.069	62%
تتبع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية إجراءات عند اختيارك للتأهيل	2.87	1.049	57%
تعمل آلية التواصل والمتابعة على تحسين عملية التقييم للخدمات	3.14	1.129	63%
تساهم منظمات المجتمع المدني في عملية تأهيلك وتدريبك	3.15	1.631	63%
تقدم منظمات المجتمع المدني لك بمنح مقاعد لدورات تدريبية وورش مجانية	2.33	1.556	47%
المتوسط الكلي	2.95	0.930	59%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

أظهرت نتائج الجدول (5) تقييماً متوسطًا لدور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث بلغ المتوسط الكلي 2.95 وبوزن نسبي 59%، مما يشير إلى أثر إيجابي محدود. وقد حققت فقرات توافق البرامج التأهيلية مع قدرات المستفيدين، ومساهمة المنظمات في التدريب، وآليات التواصل أعلى المتوسطات (3.21–3.14)، مما يعكس دورها النسبي في دعم تنمية المهارات. في المقابل، سجّلت فقرة توفير الدورات المجانية أدنى متوسط (2.33)، كما ظهرت فجوات في مراعاة الاحتياجات الفردية وخطوات التأهيل المهني.(2.87)

وتتسق هذه النتائج مع دراستي عمر (2017) وحجّة (2022) اللتين أكدتا محدودية الإدماج وأهمية البرامج الملائمة لقدرات المستفيدين، بينما تختلف مع دراسة Thapa & Tek Bahadur (2021) التي أظهرت توفير منح وتدريب من قبل المنظمات غير الحكومية في سياقات أخرى. وتشير المعطيات إلى ضرورة تعزيز فرص التدريب المجاني وتطوير برامج تأهيل شاملة تدعم التمكين الاقتصادي للمستفيدين.

المتغير التابع: التمكين الاقتصادي

جدول رقم (6)المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والرتبة لفقرات متغير التمكين الاقتصادي

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

التمكين الاقتصادي	المتوسط	الانحراف المعياري	%
يوجد تنسيق فعال بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تقديم الدعم لك	3.11	1.561	62%
الدعم المالي يحسن من دور منظمات المجتمع المدني	3.53	1.286	71%
يعمل تطوير برامج منظمات المجتمع المدني على تحسين أداء البرامج التعليمية والتأهيلية	3.34	1.385	67%
يعمل التدريب والتأهيل على تحسين دور منظمات المجتمع المدني	3.56	1.236	71%
تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي يعمل على تحسين دور منظمات المجتمع أو المؤسسات الحكومية	3.54	1.253	71%
تعمل منظمات المجتمع المدني على إنشاء المشاريع من أجل حصولك على وظيفة في القطاع الحكومي/ الخاص.	1.61	1.099	32%
تلتزم منظمات المجتمع المدني بتوظيف ما نسبته 5% من ذوي الاحتياجات الخاصة	1.55	1.045	31%
المتوسط الكلي	2.89	0.970	58%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

اظهر الجدول رقم (6) أن مستوى التمكين الاقتصادي في اليمن من وجهة نظر أفراد العينة جاء بمتوسط كلي **2.89**وبوزن نسبي **58%**، مما يعكس أثرًا متوسطًا دون المستوى المطلوب لتحقيق التمكين الاقتصادي.

1-2-8 نقاط القوة:

جاءت أعلى المتوسطات في الفقرات المتعلقة بالدعم المالي والتأهيل، حيث بلغ متوسط فقرة"*يعمل التدريب والتأهيل على تحسين دور منظمات المجتمع المدني*3.56" ، وفقرة"*تعزيز الدعم النفسي والاجتماعي يعمل على تحسين دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية*3.54" ، وفقرة"*الدعم المالي يحسن من دور منظمات المجتمع المدني*3.53" ، وجميعها بوزن نسبي 71%، مما يؤكد دور هذه

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

العوامل في تعزيز مهارات المستفيدين وتحسين أداء المنظمات. كما سجّلت فقرة" *يوجد تنسيق فعّال بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تقديم الدعم لك* " متوسطًا مقبولًا 3.11وبوزن نسبي 62%.

2-2-8 نقاط الضعف والفجوات

سُجّلت أدنى المتوسطات في فقرات فرص العمل؛ حيث بلغت فقرة "تعمل منظمات المجتمع المدني على إنشاء مشاريع من أجل حصولك على وظيفة في القطاع الحكومي/الخاص1.61 "، وفقرة "تلتزم منظمات المجتمع المدني بتوظيف ما نسبته 5% من ذوي الاحتياجات الخاصة1.55 "، بأوزان نسبية 32%و 31%على التوالي، مما يشير إلى ضعف واضح في جهود التوظيف وتطبيق السياسات. كما أظهرت الفقرات المتعلقة بشمولية المشاريع و*"خطوات التأهيل المهني"* متوسطات منخفضة، ما يعكس فجوات في تصميم وتنفيذ البرامج التنموية.

3-8 اختبار الفرضيات:

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالاستفادة من الدراسات السابقة، ووفقاً للنموذج المعرفي الموضح بالشكل أدناه، تمت صياغة الفرضية الرئيسة على النحو التالي:

1-3-8 **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً.

تحقق تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (7) لقياس أثر دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة على التمكين الاقتصادي، حيث أظهر وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين. بلغ معامل الارتباط **R = 0.722**، ومعامل التحديد **R^2 = 0.522**،

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

مما يعني أن 52.2% من التباين في التمكين الاقتصادي يمكن تفسيره بدور المنظمات. وأكدت نتائج تحليل التباين **F = 336.256** عند مستوى دلالة **Sig = 0.000** صحة النموذج إحصائياً، فيما بلغ معامل الانحدار **b = 0.754** مع خطأ معياري **0.041** و **t = 18.337** عند **Sig = 0.000**، مما يدل على أثر إيجابي وقوي لدور المنظمات في التمكين الاقتصادي.

جدول رقم (7)يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة على التمكين الاقتصادي

ملخص النماذج			تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA		معاملات الانحدار				
المتغير التابع	R	R2	F	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	مستوى الدلالة
التمكين الاقتصادي	.722	.522	336.256	.000	دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة	.754	.041	18.337	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الاستنتاج:

تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة يمثل عاملاً رئيسياً في تحقيق التمكين الاقتصادي، ويؤكد أهمية تركيز جهود المنظمات على هذا الجانب لتعظيم الأثر الإيجابي.

8-3-2 الفرضية الثانية:

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى لمتغير النوع، العمر، المستوى التعليمي

بالنسبة لمتغير النوع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى لمتغير النوع.

جدول رقم (8) يوضح اختبار T test للعينات المستقلة

البيانات	النوع	N	المتوسط	الانحراف المعياري	Tاختبار	الدلالة
تعزيز مهارة ذوي الاحتياجات الخاصة	أنثى	144	2.9911	.92786	.703	.483
	ذكر	166	2.9165	.93448		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

طبقاً للجدول رقم (8)، تم اختبار الفروق بين الذكور والإناث في تقييم دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة باستخدام اختبار T-testللعينات المستقلة. أظهر التحليل أن متوسط الإناث بلغ 2.9911مقابل 2.9165للذكور، مع تقارب الانحرافات المعيارية 0.92786) و 0.93448على التوالي). وكانت قيمة $T = 0.703$ والدلالة الإحصائية ($Sig = 0.483$ (> 0.05، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، أي أن النوع لا يؤثر على تقييم مستوى تعزيز المهارات.

قيمة الدلالة الإحصائية $Sig = 0.483$ وهي أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$

لذلك تقبل الفرضية الصفرية، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقييم دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة.

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

بالنسبة للعمر: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى لمتغير العمر.

جدول رقم (9) يبين اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA

المتغير	العمر	N	المتوسط	الانحراف المعياري	F	الدلالة
تعزيز مهارة ذوي الاحتياجات الخاصة	من 7-17 سنة	99	2.9091	.71820	13.145	.000
	من18-28 سنة	115	3.0957	.97420		
	من 29-39 سنة	33	3.5455	1.25532		
	من 40 سنة وما فوق	63	2.4422	.67090		
	الإجمالي	310	2.9512	.93065		

المصدر: المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) ، الموضحة في الجدول (9) ، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تعزى لمتغير العمر.

فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفئات العمرية كما يلي:

(7–17 سنة) : 2.9091، (18–28سنة) : 3.0957، (29–39سنة) : 3.5455، (40سنة فأكثر) : 2.4422.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

وتعكس هذه النتائج وجود اختلافات واضحة في تقييم دور المنظمات بحسب الفئات العمرية. كما بلغت قيمة اختبار F = 13.145عند مستوى دلالة p = 0.000، وهو أقل من 0.05، مما يؤكد وجود فروق معنوية إحصائياً بين المجموعات العمرية.

وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الفرعية والقبول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُعزى لمتغير العمر.

المستوى التعليمي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول رقم (10) يبين اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA

المتغير	المستوى التعليمي	N	المتوسط	الانحراف المعياري	F	الدلالة
تعزيز مهارة ذوي الاحتياجات الخاصة	أساسي	87	2.7537	.72963	25.154	.000
	أمي	42	2.3673	.42582		
	ثانوي	87	3.4680	1.04835		
	جامعي	16	4.0625	.85550		
	يقرأ ويكتب	78	2.6813	.74317		
	Total	310	2.9512	.93065		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

أظهرت نتائج تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) ، الموضحة في الجدول (10)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

وقد تباينت المتوسطات الحسابية بحسب المستوى التعليمي، حيث حصلت فئة التعليم الجامعي على أعلى متوسط بلغ 4.0625، مما يعكس تقييماً أعلى لدور المنظمات مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

كما بلغت قيمة اختبار $F = 25.154$ عند مستوى دلالة $p = 0.000$، وهو أقل من 0.05، مما يؤكد وجود فروق معنوية إحصائياً بين مستويات التعليم المختلفة. وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الفرعية والقبول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

4-8 المناقشة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة توافقاً كبيراً مع عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بدور المنظمات في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتنمية مهاراتهم. فقد أكدت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لدور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة **حجة (2022)** ودراسة **Thapa (2021)** اللتين أشارتا إلى أن برامج التدريب والتأهيل تسهم بفاعلية في تطوير مهارات وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين أوضاعهم. إلا أن هذه الدراسة كشفت – شأنها شأن دراسة **عمر العقبي – (2016)** ودراسة **(2017)** أن هذا الأثر الإيجابي لا يزال محدوداً وغير كافٍ لتحقيق التمكين الشامل؛ وذلك نتيجة استمرار وجود فجوات واضحة في فرص العمل، وضعف التنسيق المؤسسي، وعدم تطبيق السياسات الداعمة بالشكل المطلوب.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

كما بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردي قوية بين تعزيز المهارات والتنمية، وهي نتيجة تنسجم مع الاتجاه العام في الأدبيات السابقة التي ترى أن بناء القدرات يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفئات الهشة. وفيما يتعلق بالفروق الديموغرافية، أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع، وهي نتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة **عمر (2017)** التي أشارت إلى عدم وجود فروق بين الذكور والإناث في معظم مجالات تقييم دور المنظمات. في المقابل، ظهرت فروق دالة تبعاً لمتغيري العمر والمستوى التعليمي، وهو ما يتسق مع نتائج كل من **حجة (2022)** و**عمر (2017)** اللتين أوضحتا تأثير الخصائص الفردية (مثل العمر والخبرة التعليمية) في تقييم المستفيدين لجودة الخدمات المقدمة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة أيضاً مع دراسة **القصاص (2021)** التي أبرزت استمرار التحديات المرتبطة بالتوظيف وعدم توفر فرص العمل المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة حتى ضمن النسب القانونية، مما يعزز ما توصلت إليه هذه الدراسة من وجود قصور واضح في الجهود الموجهة للتمكين الاقتصادي مقارنة بجوانب التدريب والتأهيل وبذلك، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تتناغم إلى حد كبير مع الاتجاهات العامة التي أظهرتها الدراسات السابقة، والتي أكدت أن المنظمات تقوم بدور إيجابي في تنمية المهارات، غير أن أثرها يبقى محدوداً ما لم يترافق مع سياسات توظيف فاعلة وتكامل مؤسسي واضح لتحقيق أثر تنموي مستدام (التمكين الاقتصادي) .

5-8 النتائج العامة للدراسة:

أ- يوجد أثر قوي وإيجابي لدور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة على التمكين الاقتصادي، لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب. وقد وُجدت فجوات كبيرة في تحقيق التنمية الشاملة،

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

خصوصاً فيما يتعلق بتوفير فرص العمل لهذه الفئة وتطبيق السياسات المتعلقة بالتوظيف والمشاريع التنموية. في المقابل، يمثل كل من الدعم المالي والتدريب نقاط قوة يمكن البناء عليها لتحسين الأداء العام.

ب- هناك علاقة ارتباط طردي قوي بين دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة والتنمية في اليمن، حيث بلغت قيمة الدلالة ($p = 0.000$) وهي أقل من .($\alpha \leq 0.05$) ويعني ذلك أنه كلما زاد دور المنظمات في تعزيز المهارات، ارتفع مستوى التنمية في اليمن.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تبعا لمتغير النوع.

ث- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة تبعاً لمتغيري العمر والمستوى التعليمي.

ج- يوجد أثر إيجابي لدور المنظمات في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة، مع تفاوت في الأداء بين برامج التدريب والتأهيل وفرص التوظيف.

ح- تعزيز المهارات يرتبط إيجابياً بالتمكين الاقتصادي، ويشكل عاملاً أساسياً في تحسين مستوى التنمية لهذه الفئة.

خ- الفروق بين التقييمات حسب الجنس غير معنوية، بينما العمر والمستوى التعليمي لهما تأثير معنوي على تقييم دور المنظمات.

د- هناك فجوات واضحة في تقديم الدعم المجاني وفرص العمل، مما يستدعي تكامل البرامج مع السياسات الحكومية لتعظيم الأثر التنموي.

6-8 توصيات الدراسة:

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

انطلاقاً من نتائج الدراسة حول دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تعزيز مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً في اليمن، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: توصيات متعلقة بدور المنظمات في تعزيز المهارات

أ- تطوير برامج التدريب والتأهيل لتكون أكثر شمولية وتلائم الفئات العمرية ومستويات التعليم المختلفة، مع التركيز على رفع مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتيح لهم المشاركة الفاعلة في المجتمع.

ب- تعزيز آليات التواصل والمتابعة مع المستفيدين لتقييم جودة البرامج التأهيلية والتأكد من تلبيتها لاحتياجات الفئات المستهدفة.

ت- توفير برامج تأهيلية مرنة ومتكاملة تشمل الجوانب التعليمية، الاجتماعية، النفسية، والمهنية لضمان إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل شامل في المجتمع.

ث- تحسين التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لضمان تكامل البرامج التنموية مع احتياجات الفئة المستهدفة.

ثانياً: توصيات متعلقة بالتمكين الاقتصادي

أ- زيادة فرص التدريب المهني والدعم المالي بما يسهم في تحسين قدرة ذوي الاحتياجات الخاصة على الدخول إلى سوق العمل أو إنشاء مشاريع صغيرة.

ب- توسيع برامج التوظيف الموجهة لهذه الفئة، مع الالتزام بتطبيق السياسات القانونية، مثل نسبة الـ5% للوظائف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، لضمان مشاركة اقتصادية فعّالة.

ت- تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لضمان تكامل البرامج التنموية مع الخطط الحكومية والاستفادة من الموارد المتاحة بشكل فعال.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

ث- التركيز على دمج هذه الفئة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أثر مستدام.

ثالثاً: توصيات متعلقة بالسياسات العامة:

أ- تطوير سياسات شاملة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة تشمل التعليم، التدريب، التوظيف، والرعاية الصحية، مع وضع آليات تقييم دورية لضمان فاعلية التنفيذ.

ب- تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المجالات، سواء التعليمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، لتقليل الحواجز النفسية والاجتماعية أمامهم.

ت- دعم البحوث المستمرة لتقييم أثر البرامج والخدمات المقدمة، وتحديد الفجوات الجديدة واقتراح حلول مبتكرة مستندة إلى الأدلة.

ث- تعزيز برامج الدعم المالي والتدريب والتأهيل لبناء مهارات ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل فعّال.

ج- تطوير آليات شاملة لتوفير فرص عمل حقيقية ومتنوعة، مع تطبيق السياسات القانونية المتعلقة بالتوظيف.

رابعاً: توصيات علمية:

أ- إجراء دراسات مقارنة بين مختلف المحافظات اليمنية لتقييم الفروق الإقليمية في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة.

ب- دراسة أثر برامج المنظمات على تحسين جودة الحياة والاندماج الاجتماعي على المدى الطويل.

ت- استخدام أدوات تقييم نوعية إضافية مثل المقابلات الفردية والملاحظة الميدانية لفهم أعمق لأثر البرامج.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

خاتمة الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في تعزيز المهارات التنموية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم اقتصادياً في اليمن، مع التركيز على تقييم أثر هذه البرامج على عملية التمكين الاقتصادي ومستوى الإدماج الاجتماعي لهذه الفئة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب للدراسات الميدانية التي تتطلب جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لقياس تأثير المتغيرات وعلاقاتها، وقد شملت العينة (310) فرداً من ذوي الاحتياجات الخاصة، تم اختيارهم وفق معايير تمثيلية شملت الفئات العمرية والمستويات التعليمية والنوع.

أظهرت نتائج الدراسة أن دور المنظمات في تعزيز المهارات لذوي الاحتياجات الخاصة كان إيجابياً وملموساً، حيث ساهم في رفع القدرات التنموية لهذه الفئة، إلا أن الأثر لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق تمكين اقتصادي شامل ومستدام. وبينت النتائج وجود علاقة ارتباط طردي قوية بين تعزيز المهارات والتمكين الاقتصادي والتنمية، إذ أظهرت الاختبارات الإحصائية دلالة عالية($p = 0.000$) ، مما يشير إلى أن زيادة فعالية برامج المنظمات في التدريب والتأهيل ترتبط بارتفاع مستوى التنمية للفئة المستهدفة. كما كشفت الدراسة عن وجود تفاوتات بين تقييمات الأفراد تبعاً لبعض المتغيرات الديموغرافية، حيث لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية حسب الجنس، بينما أظهرت الفروق حسب العمر والمستوى التعليمي دلالة معنوية، مما يعكس تأثير هذه المتغيرات على إدراك المستفيدين لدور المنظمات. وأكدت النتائج أيضاً وجود فجوات واضحة في التمكين الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بتوفير فرص العمل وتنفيذ السياسات المرتبطة بالتوظيف والمشاريع التنموية، في حين مثلت برامج الدعم المالي والتدريب نقاط قوة يمكن البناء عليها لتعزيز الأداء وتحقيق نتائج أفضل.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

وتشير النتائج إلى أن تعزيز المهارات يشكل عنصراً أساسياً في تحسين مستوى التمكين الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، وأن البرامج المتكاملة التي تشمل الجوانب التعليمية والمهنية والاجتماعية تعد أكثر فاعلية في تحقيق التنمية الشاملة لهذه الفئة. كما تؤكد الدراسة على أهمية تحسين التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وتطوير السياسات العامة لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان استدامة الأثر وتحقيق مشاركة اقتصادية واجتماعية فعّالة.

بناءً على ما سبق، فإن الدراسة تؤكد أن دعم المنظمات لمهارات ذوي الاحتياجات الخاصة يمثل خطوة مهمة نحو التنمية المستدامة، ولكنه يحتاج إلى تعزيز البرامج والسياسات الحكومية لتحقيق أقصى أثر، مع التركيز على دمج هذه الفئة في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق نتائج مستدامة وشاملة.

- **الهوامـش:**

amnesty. (2018). *مستبعدون حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وسط النزاع المسلح في اليمن.* اليمن: https://www.amnesty.org. تاريخ الاسترداد 5, 2019

OCHA. (2024). *HUMANITARIAN RESPONSE PLAN Yemen.* Sana a: OCHA. تم الاسترداد من file:///C:/Users/hicom/Downloads/Yemen_HRP_2024.pdf

إسراء حجة. (2022). *دور برنامج التنمية الاجتماعية في تأهيل وتدريب ذوي الإعاقة في المراكز التأهيلية في محافظة الخليل.* إدارة صحية. فلسطين: https://dspace.alquds.edu/.

الرقم الدولي المعياري ISSN:2602-702X الترقيم الدولي الإلكتروني 2592-2773
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

أم السعود براهيمي. (2023). *دور الإسرة في تنمية الاستعداد للتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة الواقع والتحديات*. الجزائر: المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة. تاريخ الاسترداد 2023

جمال حواسه. (2019). دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. (29)، صفحة 23. تاريخ الاسترداد 2019

خديجة علي حسين عمر. (2017). *دور المنظمات الدولية والمحلية في إدماج المعاقين حركياً في الحياة الاجتماعية*. علم اجتماع. اليمن: المركز الوطني للمعلومات.

سعد بيومي ومحمد الحاج وآخرون. (3, 2021). تصور مقترح لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع السعودي من منظور إسلامي. *المجلة العلمية لجامعة أسيوط، 37*، صفحة 250.

صندوق رعاية وتأهيل المعاقين. (2019). *الإستراتيجية الوطنية للإعاقة (2014-2018)*. اليمن: un.org.

غادة فيصل. (3 1, 2024). *التعزيز في تحليل السلوك التطبيقي*. تم الاسترداد من https://aba-resources.com/.

مركز انباء الامم المتحدة. (3 12, 2013). *الأمم المتحدة: ينبغي أن يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من جني فوائد التنمية*. تم الاسترداد من un.org: https://www.un.org/ar/desa/idpd-2013?_gl=1*1u03yzt*_ga*MjExMTMyNzMzNy4xNzY2OTk5OTMw*_ga_TK9BQL5X7Z*czE3NjcwMzE5MTYkbzMkZzEkdDE3NjcwMzMyNDUkajM1JGwwJGgw

شكل رقم (1) نموذج الدراسة

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017

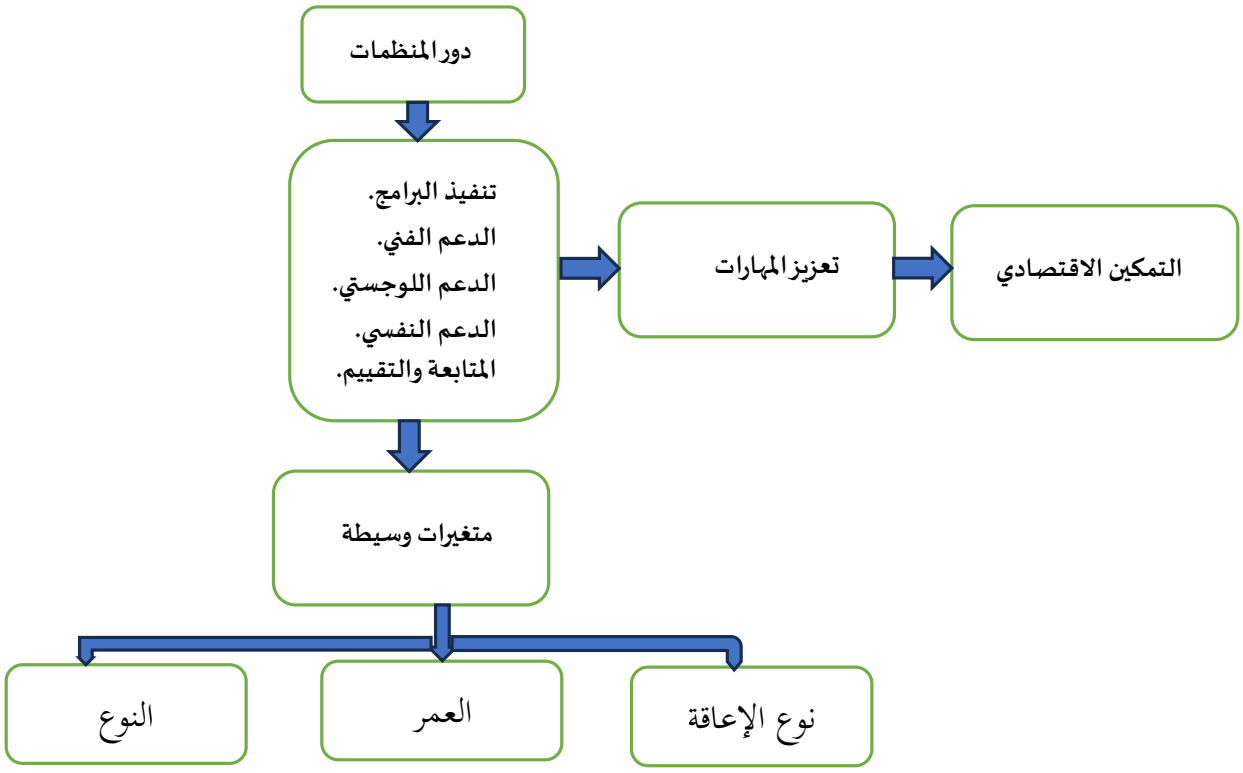

الرقم الدولي المعياري 2602-702X:ISSN الترقيم الدولي الإلكتروني 2773-2592
الايداع القانوني :ديسمبر 2017